مؤشر الازدهار الأردني 2023

حزيران 2023

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مؤشر الازدهار الأردني
Jordan Prosperiy Index

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

أوراق السياسات: ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقدم توصيات واضحة لصانعي السياسات.

لتقييم الدراسة

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، اتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

جدول المحتويات

المقدمة : 4
منهجية مؤشر الازدهار الأردني: 5
أبرز النتائج: 7
توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني: 12
مقارنات إقليمية وعالمية: 13
ملحق (أ) الخلفية 15
ملحق (ب) المنهجية الحسابية 18

1. المقدمة:

تأثّر الاقتصاد الأردني بعدة أزمات خلال الأعوام القليلة الماضية، وقد تمثّلت أبرزها في أزمة ما يسمى بـ "الربيع العربي"، والتي نتج عنها استقبال أعداد هائلة من اللاجئين، وإغلاقات حدودية مع أهم الشركاء التجاريين للأردن. كما عانى الاقتصاد الأردني، كسائر اقتصادات العالم، من أزمة كوفيد-19 الصحية. واشتدت المعاناة بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية، مما أدى إلى انقطاعات متكررة في سلاسل التوريد عالمياً، وتعطيلٍ في عجلة الإنتاج على المستوى المحلي، نتيجة الإغلاقات المستمرة للأنشطة الاقتصادية. وقد أدت التداعيات المتتالية لهذه الأزمات وغيرها، إلى تباطؤٍ في معدلات النمو الاقتصادي، وضعفٍ في الأداء التجاري، وانخفاضٍ في تدفقات الاستثمار، وتصاعدٍ في معدلات البطالة.

ومن أجل التخفيف من وطأة التحديات الاقتصادية التي واجهها العالم، سارعت العديد من الدول إلى تطوير رؤىً اقتصادية جديدة من شأنها تحديد مسارها الاقتصادي للتغلب على التحديات الراهنة، والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف التنموية التي يصبوا إليها قاطنوا تلك الدول. ومن أبرز تلك الدول السعودية، وقطر، ومصر، وإيرلندا، وسنغافورة، وغيرها الكثير. وفي هذا السياق، أطلق جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين "رؤية التحديث الاقتصادي" في حزيران عام 2022 والتي تتمحور حول ركيزتين إستراتيجيتين هما: النمو المتسارع بإطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، والنهوض بنوعية الحياة للمواطنين لضمان مستقبل أفضل للجميع.

ووفق ركيزة النمو الاقتصادي، "يسعى الأردن إلى تحقيق قفزات نوعية في معدلات النمو من أجل توفير ما يزيد عن مليون فرصة عمل جديدة للشباب والشابات في سوق العمل الأردني." كما تركّز رؤية التحديث الاقتصادي من خلال محور جودة الحياة، على " تمكين الأجيال المتعاقبة من الاستمتاع بنمط معيشة جيد يجعل الأردن من أفضل الدول في المنطقة من حيث جودة الحياة والازدهار." خاصة وأن نتائج المسح الوطني، الذي تم إجراؤه خلال فترة إعداد الرؤية بهدف قياس مستوى رضا المواطنين عن حياتهم بشكل عام، قد أظهرت أن نسبة الراضين هم 40% فقط. وعليه، استهدفت الرؤية مضاعفة هذه النسبة إلى 80% بحلول عام 2033.

ويأتي مؤشر الازدهار الأردني، الذي قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بتصميمه في العام 2016، كأداة فاعلة لقياس مستوى "الرفاه" في الأردن. ويتشكل المؤشر من مجموعة واسعة من المؤشرات الدولية المتاحة، والمحلية ذات الصلة، وباستخدام العديد من المؤشرات الفرعية، والبيانات المحلية المناسبة للقياس، وبالاسترشاد أيضا بمؤشر ازدهار ليغاتوم العالمي.

2. منهجية مؤشر الازدهار الأردني:

تم تطوير **"مؤشر الازدهار الأردني"** كمؤشر مركّب يستند إلى مدرستين فكريتين لكل منهما مزاياها الخاصة في قياس مستوى الرخاء هما: **"مؤشر الرفاه النوعي،"** و**"مؤشر الرفاه التقييمي."**

ويقيس **مؤشر الرفاه النوعي** (Utilitarian Well-Being Index) والذي أُعطيَ وزناً قدره 43% من الوزن الكلي للمؤشر، الحالة التي يسعى إليها الفرد من أجل تحسين وضعه والتقليل من عنائه. ويتم النظر من خلال هذا المؤشر، إلى بعض العوامل "غير الملموسة" كالمشاعر، والعلاقات الشخصية، والحريات السياسية، والشعور بالراحة، وسهولة الإجراءات البيروقراطية، وغيرها من العوامل التي تساهم في تحقيق الازدهار.

أما **مؤشر الرفاه التقييمي** (Evaluative Well-Being Index) والذي أُعطيَ وزناً قدره 57% من الوزن الكلي للمؤشر، فهو يقيس الحالة الملموسة للفرد باستخدام مؤشرات قابلة للقياس كالدخل، والعمل، والبنية التحتية، والحوكمة، وغيرها من العوامل التي تساهم في الازدهار.

وقد تم قياس المؤشرين أعلاه من خلال ثلاث مجالات للتقييم، وأربعة محاور مختصة بكل مجال، ومجموعة عناصر تفصيلية وفق كل محور من محاور التقييم الاثني عشر، كما يلي:

1. **مجالات التقييم**، وقد أُعطي كل منها وزن محدد كما هو موضح في الجدول التالي:
   - المجتمع الشامل: ويجسد خصائص الناس الاجتماعية.
   - النمو والاستثمار: ويجسد الجوانب الرئيسية للاقتصاد وخصائصه.
   - المواطن الممكّن: ويجسد الرفاه الاجتماعي للناس.

توزيع الأوزان		
المجالات	**الرفاه النوعي**	**الرفاه التقييمي**
المجتمع الشامل	**%65**	**%4**
النمو والاستثمار	**%29**	**%43**
المواطن الممكّن	**%6**	**%53**
المجموع	**%100**	**%100**

2. **المحاور المختصة:** تم تقييم المجالات الثلاثة آنفة الذكر، من خلال 12 محور؛ حيث أُعطي كل مجال 4 محاور مختصة به، كما يلي:

أ. المجتمع الشامل:	ب. النمو والاستثمار:	ت. المواطن الممكَّن:
1. الأمن والأمان	1. البيئة الاستثمارية	1. الظروف المعيشية والدخل
2. الحرية الشخصية	2. نوعية المؤسسات	2. الصحة
3. الحوكمة	3. الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية	3. التعليم
4. رأس المال الاجتماعي	4. الجودة الاقتصادية	4. البيئة والمناخ

3. **العناصر التفصيلية:** ولكل محور من المحاور الاثني عشر، عدة عناصر تفصيلية تمكّن صانعي السياسات من خلالها إحداث التغيير والتأثير الإيجابي بهدف تحسين مستوى الازدهار.

(لمزيد من المعلومات حول منهجية قياس المؤشر، لطفا الرجوع إلى ملحق (أ)).

مؤشر الازدهار الأردني
Jordan Prosperiy Index

المجالات

- المجتمع الشامل
- النمو والاستثمار
- المواطن المُمكَّن

المجتمع الشامل

المحاور

- رأس المال الاجتماعي
- الحوكمة
- الحرية الشخصية
- الأمن والأمان

العناصر

رأس المال الاجتماعي
1. المشاركة المدنية والاجتماعية
2. الثقة في المؤسسات
3. الثقة الشخصية
4. العلاقات الشخصية والعائلية
5. الشبكات الاجتماعية

الحوكمة
1. فعالية الحكومة
2. نزاهة الحكومة
3. المساءلة السياسية
4. سيادة القانون
5. الجودة التنظيمية

الحرية الشخصية
1. عدم وجود تمييز قانوني
2. حرية التصرف بشكل مستقل واتخاذ القرار
3. حرية التعبير والحصول على المعلومات

الأمن والأمان
1. جرائم حقوق الملكية
2. جرائم العنف

النمو والاستثمار

المحاور

- الجودة الاقتصادية
- الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية
- الظروف المؤسسية
- البيئة الاستثمارية

العناصر

الجودة الاقتصادية
1. الديناميكية
2. الاستدامة المالية
3. مشاركة القوى العاملة
4. استقرار الاقتصاد الكلي
5. الإنتاجية والتنافسية

الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية
1. إدارة الحدود والاتصالات
2. مقياس الانفتاح السوقي
3. الموارد
4. النقل

الظروف المؤسسية
1. مرونة سوق العمل
2. عبء التنظيم
3. بيئة خلق الأعمال
4. تنافسية السوق المحلي

البيئة الاستثمارية
1. البيئة التمويلية
2. حقوق الملكية

المواطن المُمكَّن

المحاور

- البيئة الطبيعية
- التعليم
- الصحة
- الظروف المعيشية

العناصر

البيئة الطبيعية
1. جهود الحفظ والحماية
2. التعرض للتلوث الهوائي
3. المياه العذبة

التعليم
1. مهارات البالغين
2. التعليم الابتدائي
3. التعليم الثانوي
4. التعليم العالي

الصحة
1. العمر المتوقع عند الولادة
2. الصحة العقلية
3. الصحة الجسدية
4. عوامل الخطر السلوكية
5. أنظمة العناية
6. التدخلات الوقائية

الظروف المعيشية
1. الحماية من الأذى - الأمن الشخصي
2. الخدمات الأساسية
3. الترابط العائلي
4. الموارد المادية

3. أبرز النتائج:

يقيس مؤشر الازدهار الأردني، الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، مستوى الرفاه النوعي والرفاه التقييمي ضمن درجات تتراوح ما بين (100 - 200 درجة). وقد تم احتساب هذا المؤشر المركّب ابتداءً من سنة الأساس 2012، ويقوم المنتدى بتحديثه سنوياً، وبشكل تراكمي. وفيما يلي أبرز نتائج المؤشر، وبعض الملاحظات عليها:

مؤشر الازدهار الأردني:

تنعكس نتائج مؤشري الرفاه النوعي والرفاه التقييمي على المؤشر المركّب للازدهار الأردني. فرغم الارتفاع المتواصل الذي شهده المؤشر حتى وصل إلى 158 درجة في العام 2018، إلا أنه عاود الانخفاض ليصل لأدنى درجاته في العامين 2022 و2023 مقارنة بسنة الأساس 2012. علمًا بأن مؤشر "الازدهار" قد تحسّن بشكل طفيف ليصل إلى 146.5 درجة في عام 2023، إلا أن هذا التحسّن دون الطموح.

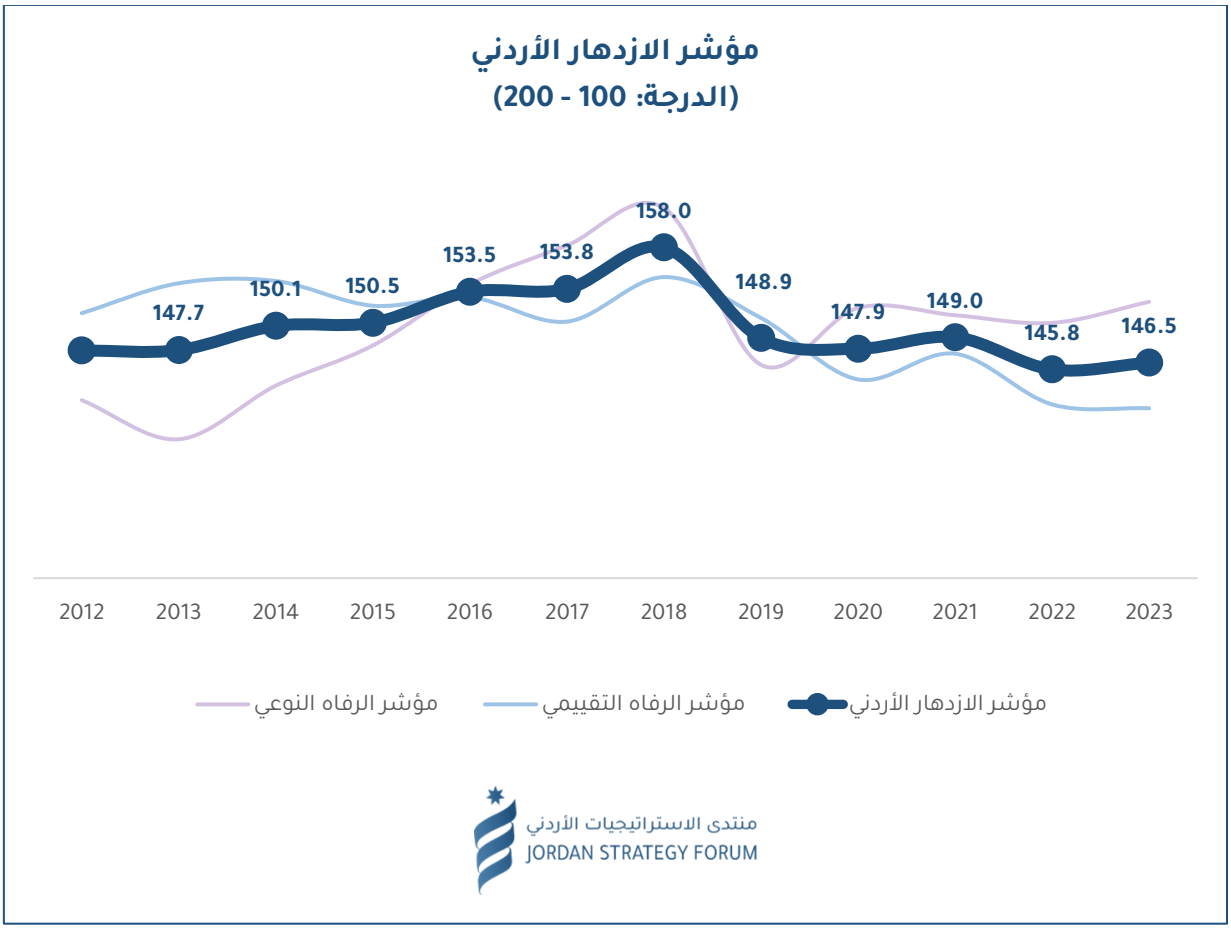

مؤشر الرفاه النوعي:

تقلّب مؤشر الرفاه النوعي، خلال الفترة 2012-2023، بين 138.8 درجة كحد أدنى في عام 2013، و161.9 درجة كحد أقصى في عام 2018. ورغم تحسُّن المؤشر خلال الفترة ما بين 2012-2018، إلا أنه عاود التراجع في العام 2019. وأظهر المؤشر بعض التحسُّن والاستقرار ليصل إلى 152.5 درجة في عام 2023. ويُعزى التحسُّن في مؤشر الرفاه النوعي إلى التحسّن البسيط في مجالي تمكين المواطن، والنمو والاستثمار.

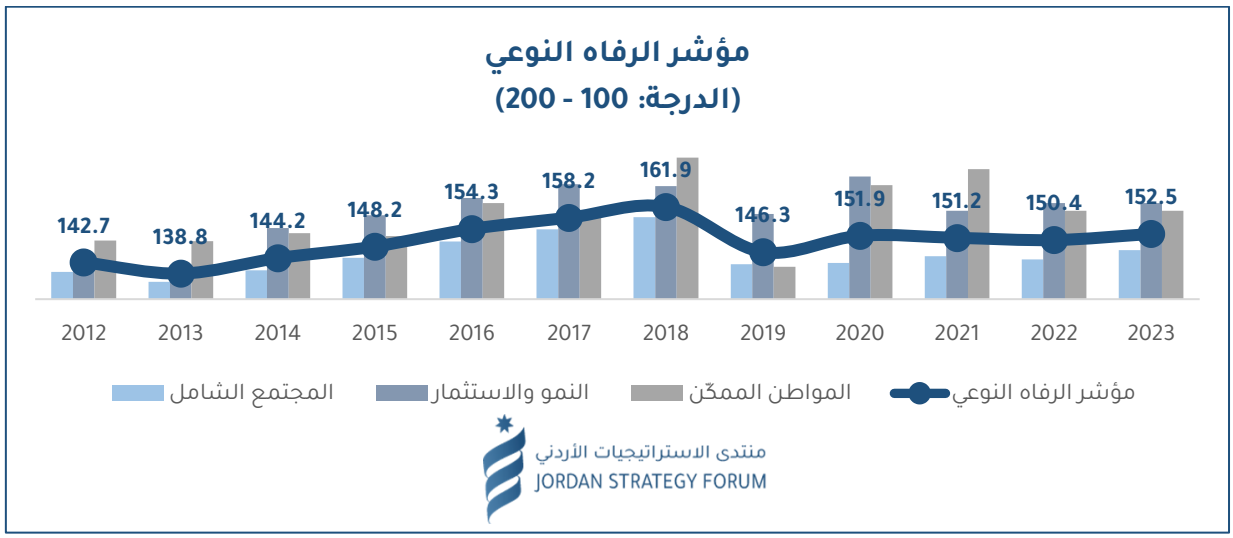

أ. مؤشر الرفاه النوعي لـ "المجتمع الشامل":

تذبذب هذا المؤشر بين 136 درجة كحد أدنى في عام 2013، و158.4 درجة كحد أقصى في عام 2018. وانخفضت درجة هذا المؤشر بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية وصولاً إلى 146.9 درجة في عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل إقبال الناخبين، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والإعلام، والمشاركة والحقوق السياسية، وإنفاذ الأنظمة، وتعلّم السياسات.

المؤشرات الأقوى

ب. مؤشر الرفاه النوعي لـ "النمو والاستثمار"

رغم احراز هذا المؤشر أعلى قيمة له والبالغة 172.4 درجة في عام 2020، إلا أنه شهد انخفاضاً مفاجئاً إلى 160.5 درجة في عام 2021. وارتفع المؤشر بعد ذلك بشكل بسيط ليستقر عند درجة 163.2 في العامين التاليين (2022 و2023). ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسُّن أداء الأردن في مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل مهارات العمالة وقيود العمل، وحماية الملكية الفكرية والمادية، والتعاون بين العاملين وأصحاب العمل، وسلامة النظام المصرفي، وجودة النظام المصرفي، وأسواق رأس المال.

المؤشرات الأقوى

ت. مؤشر الرفاه النوعي لـ "المواطن الممكَّن"

شهد هذا المؤشر ارتفاعاً جيداً من 141.2 درجة في عام 2019 إلى 175 درجة في عام 2021. إلا أنه عاود الانخفاض ليصل إلى 160.5 درجة في العامين 2022 و2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أداء الأردن في بعض المؤشرات الفرعية مثل جودة التدريب المهني، والمهارات المطلوبة لدى خريجي الجامعات.

المؤشر الفرعي/ الرفاه التقييمي:

استقر مؤشر الرفاه التقييمي، نسبياً، على مرّ السنوات السابقة وحتى العام 2018، والذي حقق فيه أعلى درجة بلغت 155. إلا أنه عاود التراجع ليصل أدنى قيمة له 141.9 في عام 2023. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشر الرفاه التقييمي المعني بشمولية المجتمع، لطالما كان سبباً رئيسياً في الضعف الكلي لمؤشر الرفاه التقييمي.

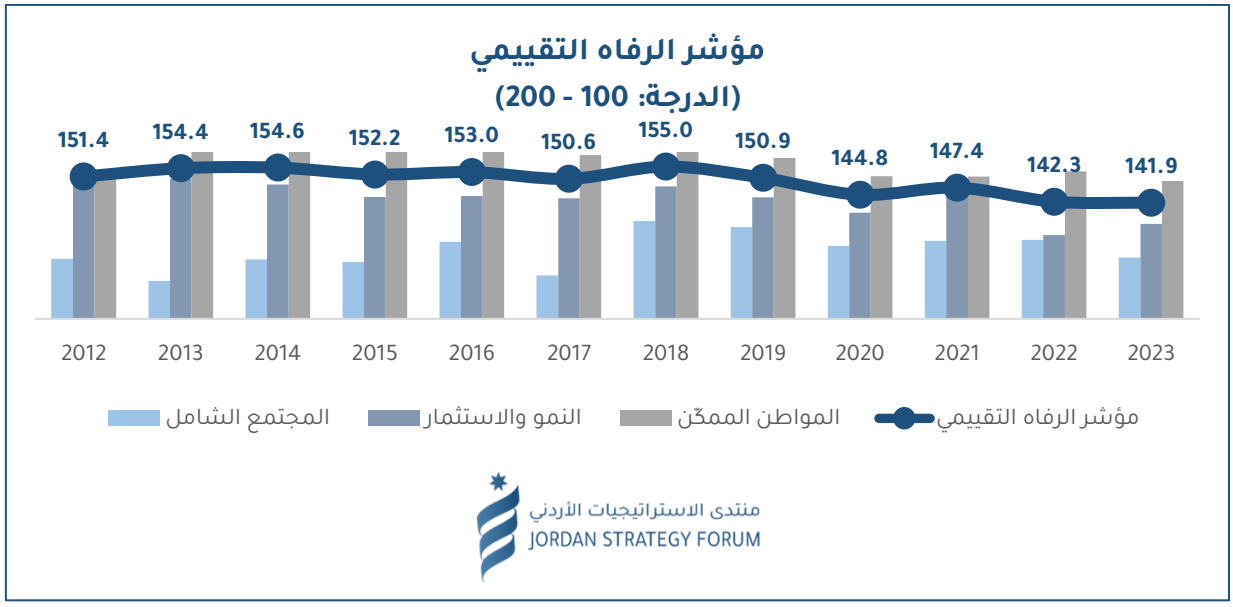

أ. مؤشر الرفاه التقييمي لـ "المجتمع الشامل"

منذ ذروته في عام 2018، انخفض مؤشر الرفاه التقييمي للمجتمع الشامل، وفي عام 2023، أصبحت قيمته تساوي 122.2. ويعود هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى تكاليف الأعمال من الجريمة والعنف.

المؤشرات الأقوى

ب. مؤشر الرفاه التقييمي لـ "النمو والاستثمار"

انخفض مسار هذا المؤشر بشكل عام خلال الفترة 2012-2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أداء الأردن في مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل المشاركة في القوى العاملة، وبالأخص مشاركة الإناث، وإجمالي المدخرات، والبطالة وبالأخص بين فئة الشباب، والموازنة العامة للدولة (العجز)، والدين العام، والكثافة على الطرق، والصادرات من الصناعات ذات التقنيات العالية، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات الأقوى

ت. مؤشر الرفاه التقييمي لـ "المواطن الممكَّن"

شهد هذا المؤشر انخفاضاً تدريجياً بين عامي 2018 و2023. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع أداء الأردن في مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل موارد المياه المتجددة، وسحب المياه العذبة، والأمراض غير المعدية، واستخدام المدفوعات الرقمية، والوصول إلى الحساب المصرفي، واللامساواة في التعليم، ومرافق قطاع الصحة.

4. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني:

بالاستناد إلى التحليل الذي قام به منتدى الاستراتيجيات الأردني للوقوف على أداء الأردن في كل مجال من مجالات مؤشر الازدهار. وبالرجوع إلى توصيات مسارات التحديث الثلاث (السياسي والإداري والاقتصادي)، وإلى دراسات المنتدى وأوراق العمل ذات العلاقة المنشورة خلال العامين (2022 و2023)، قام المنتدى بإدراج مجموعة من التوصيات لتحسين مؤشر الازدهار في الأردن، مقسمة حسب مؤشري الرفاه النوعي، والرفاه التقييمي.

- **لتحسين أداء الأردن في مؤشر الرفاه النوعي:**

أ. يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة **التوسع في الشمول المالي** من خلال تخفيض الحد الأدنى لفتح حساب بنكي منفصل إلى 16 سنة، وتشجيع جميع الشركات على تحويل الأجور والرواتب إلى حسابات مصرفية، وتشجيع التجار على توفير قنوات الدفع الإلكترونية عند الدفع، والتوسع في التثقيف المالي لطلاب المدارس والجامعات، وزيادة الوعي حول استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

ب. تكاتف الجهود بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني **لجلب الاستثمارات الأجنبية، والمحافظة على الاستثمارات القائمة، وتشجيع إقامة غيرها، وتمكين القطاع الخاص ليتوسع في أعماله**، وتسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص.

ت. تماشياً مع توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، على جميع المعنيين العمل على **توسيع مشاركة الشباب في العمل السياسي** من خلال تخصيص أوقات محددة ضمن كافة البرامج الجامعية تهدف إلى توعية الشباب بالمشاركة السياسية ومتطلبات تحقيق الأولويات الوطنية، والتمهيد لكُتَل برلمانية متماسكة قادرة على القيام بأداء رقابي وتشريعي مسؤول.

- **لتحسين أداء الأردن في مؤشر الرفاه التقييمي:**

ث. لا بد من عقد جلسات حوار مركزة مع المنتجين والمصدرين لمناقشة **فرص تطوير الهياكل الصناعية في الأردن، واستخدام التقنيات العالية في تطوير السلع المصدرة**، ووضع خطط عملية للبدء في تحديد وإنتاج السلع التي تسهم في خفض تركّز الصادرات الوطنية في عدد محدود من السلع كالفوسفات والبوتاس والألبسة.

ج. التأكيد على الالتزام **بضوابط العمل اللائق التي تحترم حقوق العاملين وتضمن لهم الحماية الاجتماعية**، وتغيير النهج التعليمي في الأردن ليواكب متطلبات العصر وسوق العمل بالاعتماد على النهج التحليلي والنقدي في أساليب التعليم. ولا بد من العمل على تحسين جودة التدريب المهني وإدخال التكنولوجيا إلى مؤسساتها، من خلال تزويد المتدربين بمجموعة واسعة من المهارات (التقنية والفنية) العالية.

ح. **تبني سياسة مالية تخدم عملية التخطيط الاقتصادي على المدى البعيد**، خاصةً في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجها الأردن حالياً، والتي يتلخص أبرزها في تواضع معدلات النمو اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. وعليه، لا بد من اتباع سياسة إنفاق عام تحفّز معدلات النمو وتشجّعه خلال فترات الركود أو التباطؤ الاقتصادي.

خ. تبني نماذج أعمال **أكثر كفاءة وفعالية لإدارة قطاعي المياه والطاقة**.

5. مقارنات إقليمية وعالمية:

اعتمدت رؤية التحديث الاقتصادي مجموعة من المؤشرات العالمية لتتبع أداء الأردن والإنجازات التي حققها للبناء عليها. وقد كان مؤشر ليغاتوم للازدهار ضمن هذه المؤشرات. حيث ذكرت الرؤية أن تحسين درجة وترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للازدهار هو أحد أهداف ركيزة جودة الحياة.

ولغايات تقييم مستوى التقدّم في الازدهار بالأردن، قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بإجراء مقارنة بين الأردن وبلدان عربية أخرى مدرجة في مؤشر "ليغاتوم" للازدهار.

وفيما يلي مجموعة من المشاهدات حول نتائج الأردن.

أولاً، في الأعوام في 2012 و2018 و2023، كان ترتيب الأردن 77 (من 142 دولة)، و90 (من 149 دولة)، و86 (من 167 دولة). من خلال تقسيم الترتيب على عدد الدول، فإن الدرجات المسجلة في عام 2012 (0.54)، و2018 في عام (0.60)، وفي عام 2023 (0.51)، مما يعني أن مرتبة الأردن مقارنة بالدول الأخرى قد تحسنت خلال الفترة 2018-2023، بعد تراجعها الكبير خلال الفترة 2012-2018.

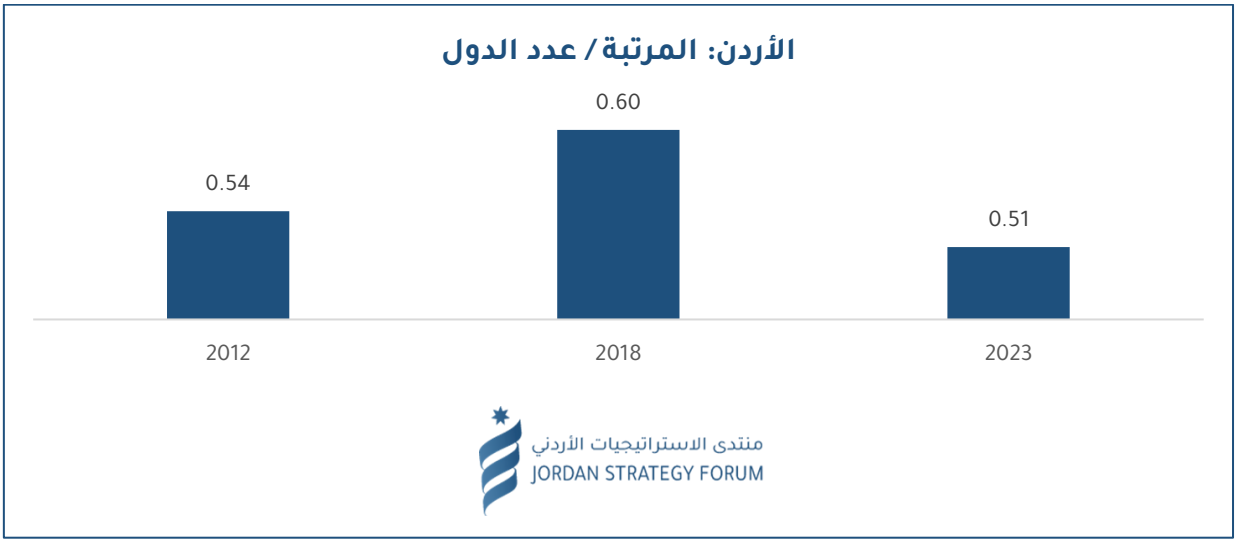

ثانياً، تشير النتائج في محاور المؤشر الـ 12 إلى أن الضعف في أداء الأردن، يكمن بشكل خاص في رأس المال الاجتماعي، والبيئة الطبيعية، والجودة الاقتصادية، والحرية الشخصية، والصحة، والتعليم.

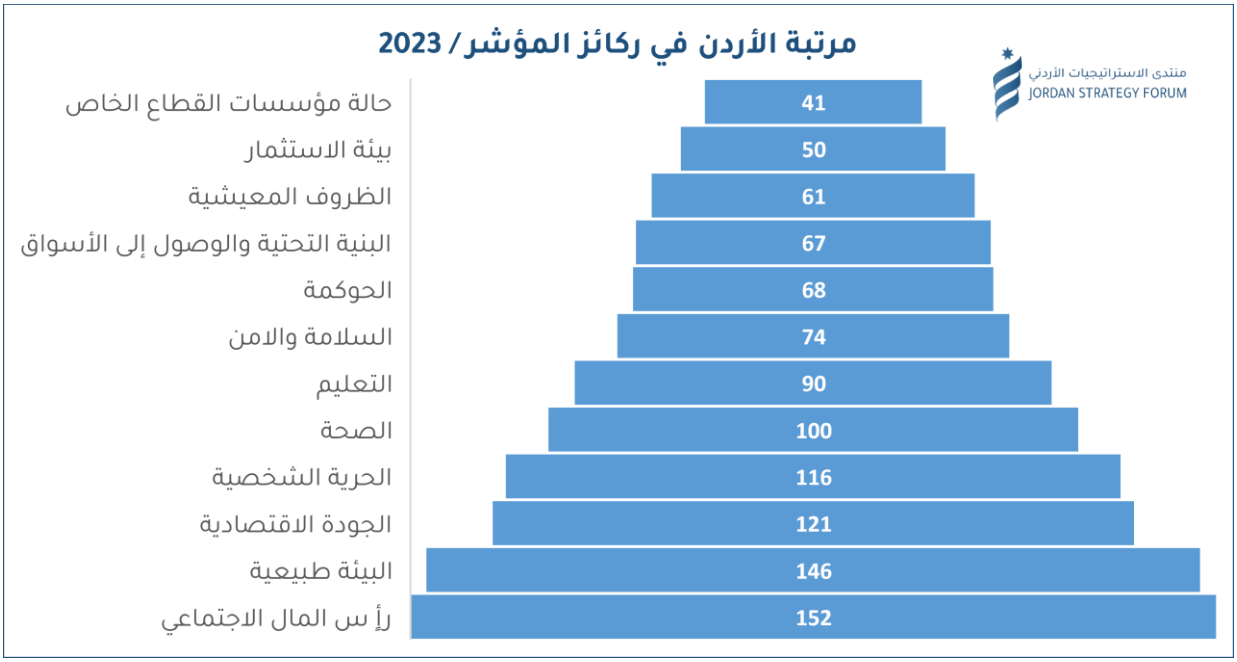

ثالثاً، تتصدر الدنمارك والسويد والنرويج دول العالم في المؤشر. وبينما تتصدر الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية. ويأتي ترتيب الأردن، مقارنة ببقية الدول العربية، أعلى بكثير من المتوسط.

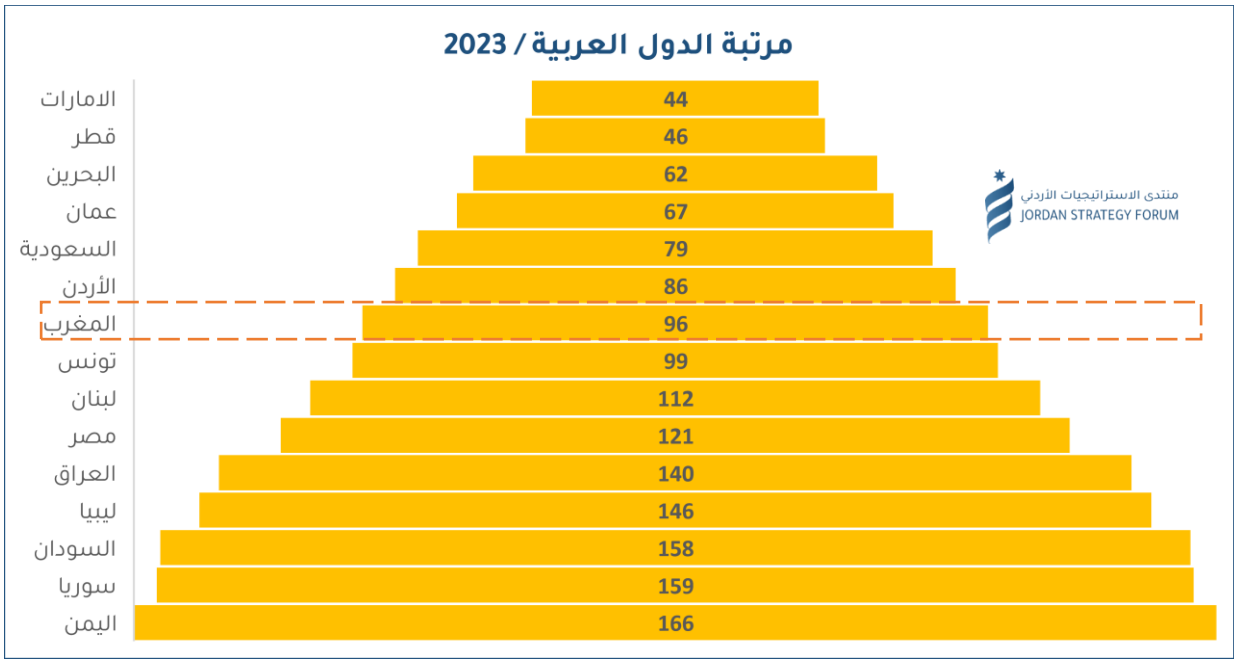

6. ملحق (أ) الخلفية

في العام 1937، قدم العالم الاقتصادي الروسي الأمريكي سايمون كوزنتس الصيغة الأصلية لتعريف الناتج المحلي الإجمالي في تقريره (الدخل القومي، 1929-1935) إلى الكونغرس الأمريكي بهدف التعبير عن الأداء الاقتصادي لأي دولة من خلال رقم منفرد.

وفي مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) عام 1944، تم إنشاء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومنذ ذلك الحين، أصبح الناتج المحلي الإجمالي الأداة القياسية لمعرفة حجم الاقتصادات. ويعرّف صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة السوقية للسلع والمنتجات النهائية -التي يشتريها المستخدم النهائي-والمنتجة في بلد ما في فترة زمنية محددة".

قد يكون الناتج المحلي الإجمالي معياراً ملائماً لصانعي السياسات لكونه أفضل مقياس معروف للأداء الاقتصادي، ويأتي ذلك نتيجة الارتباط الضمني بين النمو الاقتصادي وبعض عناصر الرفاه مثل العمالة، مستوى الدخل، ومستوى الاستهلاك، ليتم استخدامه كمقياس أو مؤشر بديل للتنمية البشرية والرفاه. مع ذلك، فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي (الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي) والأبعاد الأخرى للتنمية البشرية والرفاه ليست علاقة خطية مباشرة. في الواقع، كان كوزنتس (Kuznets) نفسه قد أشار الى ذلك: "إن رفاه أي مجتمع نادرًا ما يمكن استنتاجه من مقياس الدخل القومي، فإن كان الناتج المحلي الإجمالي يرتفع في أمريكا، فلماذا تتراجع رفاهية بعض الفئات الاجتماعية؟ لذا، يجب مراعاة الفروق بين كمية ونوعية النمو، وبين التكاليف والعوائد، وبين المدى القصير والطويل لذلك، اضافةً لمراعاة أهداف النمو والأثر المترتب على كافة الفئات المستهدفة" (كوزنتس، 1934).

ولقياس التقدم والثروة والرفاه بشكل فعال، هناك حاجة لمؤشرات واضحة وفعالة مثل الناتج المحلي الإجمالي، وهناك أيضًا حاجة الى مؤشرات أخرى أكثر شمولاً من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجدير بالذكر، أنه في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في دافوس (20-23 كانون الثاني 2016) شددت كريستسنا لاجارد (Lagarde) (رئيسة صندوق النقد الدولي) في ذلك الوقت، وجو ستيغليتز (Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وبرينجولفسون (Brynjolfsson) أستاذ الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا على أن "الناتج المحلي الإجمالي مقياس غير مثالي لتقييم الاقتصادات، وهناك حاجة ماسة لإيجاد مقياس جديد أكثر شمولاً". وشدد هؤلاء الخبراء على ان اعتبار الناتج المحلي الإجمالي مقياساً جيداً للرفاه له آثار وعواقب بعيدة المدى، وعلى حد تعبير (جو ستيجليتز) "ما نقيسه يُعلِمنا بما نقوم به، فإذا كان مقياسنا خاطئ فسوف يترتب عليه استجابات خاطئة".

وبناء عليه يمكن ايراد الملاحظات التالية حول بعض مؤشرات القياس:

1. **الناتج المحلي الإجمالي يتعامل مع جميع المنتجات بالتساوي:** لا يميّز الناتج المحلي الإجمالي بين إنتاج وآخر (على سبيل المثال: القنابل النووية وأسرّة المستشفيات).

2. **يتعامل الناتج المحلي الإجمالي مع المجموع:** في عصر يتسم بدرجة عالية من التفاوت في العدالة والانصاف من حيث تقسيم الدخل والثروات، لا يقدم الناتج المحلي الإجمالي ما يفسر توزيع الدخل.

3. **لا يقيس الناتج المحلي الإجمالي التغيّر في مستويات المعيشة:** إن حساب الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الأسعار فقط. على سبيل المثال، إن احتساب الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل أية تحسينات في البنية التحتية، علمًا بأنها تسهّل نقل السلع العامة التي قد تؤدي إلى إحداث فروقات بأسعار السوق، حيث تعزز هذه الخدمة القدرات الإنتاجية، وبالتالي نوعية الحياة بشكل عام.

4. **لا يشمل الناتج المحلي الإجمالي التأثير السلبي على البيئة:** لا يتضمن الناتج المحلي الإجمالي أي عوامل بيئية مثل الهواء النظيف ووسائل الإنتاج المستدامة.

5. **الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل الإنتاج المنزلي بشكل دقيق:** لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي إنتاج الأسر بعين الاعتبار، وغالبًا ما يكون إنتاج ربات البيوت خارج العملية الحسابية.

6. **الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل وقت الفراغ:** في حال تساوى اقتصادين من حيث حجم الإنتاج المحلي واختلاف متوسط عدد ساعات يوم العمل بينهما فهل هما متساويين من حيث مستويات الرفاه؟

ورغم ذلك، فإن الوصول إلى مقياس الناتج المحلي الإجمالي فكرة عبقرية لأنه يشكل أداة تساعد على رسم السياسات، إلا أن صانعي السياسات والمعنيين بحاجة إلى مقاييس أخرى إضافية للحصول على صورة أكثر وضوحًا واكتمالاً. لذلك، هناك تطلعات دائمة لاستحداث مؤشرات مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي تتضمن التكاليف أو العوائد الاجتماعية والبيئية. ومن المهم ذكر أن العديد من المنظمات الدولية، مراكز الفكر، المنظمات غير الربحية، بالإضافة للأوساط الأكاديمية قد عملت لفترة طويلة على تطوير مؤشرات لقياس رفاه المجتمعات، ومنها:

أ. **مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index):** صممه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمقياس لمتوسط الإنجاز في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية وهي الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة.

ب. **مؤشر رأس المال البشري (Human Capital Index):** أطلقه البنك الدولي لقياس رأس المال البشري وإنتاجية المواليد الجدد "كعامل في المستقبل" باستخدام ثلاثة مؤشرات فرعية وهي:

1. احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى 5 سنوات.
2. عدد السنوات على المقاعد المدرسية.
3. مقياسان للصحة: معدلات التقزُّم (ضعف النمو والتطور الذي يعاني منه الأطفال نتيجة سوء التغذية والأمراض وعدم كفاية التحفيز النفسي والاجتماعي) ومعدلات بقاء البالغين على قيد الحياة.

ت. **مؤشر التقدم الاجتماعي (Social Progress Index):** تم إطلاقه من قبل منظمة غير ربحية تدعى "Social Progress Imperative" ليقيس رفاه المجتمع عبر رصد عوامل اجتماعية وبيئية بشكل مباشر عوضًا عن العوامل الاقتصادية، وتشمل هذه العوامل: أسس العافية (بما في ذلك الصحة والمأوى والصرف الصحي)، المساواة، الادماج الاجتماعي، الاستدامة، والحرية الشخصية.

ث. **مؤشر ليغاتوم للازدهار (Legatum Prosperity Index):** صممه معهد ليغاتوم (قسم من شركة الاستثمار الخاصة بليغاتوم)، ويرتكز هذا المؤشر على ثلاثة محاور أو مجالات (المجتمع الشامل، النمو والاستثمار، المواطن الممكَّن)، واثني عشر ركيزة للازدهار وهي كل من (الأمن والأمان، الحرية الشخصية، الحوكمة، رأس المال الاجتماعي، البيئة الاستثمارية، الظروف المؤسسية، الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية، الجودة الاقتصادية، الظروف المعيشية، الصحة، التعليم، والبيئة الطبيعية)، وتشمل الاثني عشر ركيزة 294 مؤشرًا فرعيًا.

ج. **مؤشر الحياة الأفضل (Better Life Index):** صمم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصنيف ومقارنة الرفاه بين البلدان بالاستناد إلى 12 عاملاً أساسيًا في الظروف المعيشية ونوعية الحياة، وتشكل هذه العوامل: الدخل والثروة، العمل وجودة الوظيفة، الصحة، المعرفة والمهارات، الرفاهية الشخصية، السلامة العامة، التوازن بين العمل والحياة، الروابط الاجتماعية، المشاركة المدنية، رأس المال الطبيعي، رأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري.

ح. **مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (Oxford Poverty and Human Development Initiative):** أطلقت من قبل جامعة أكسفورد وقامت باستحداث مؤشر لقياس الفقر المدقع متعدد الأبعاد عبر البلدان من خلال رصد الحرمان الحاد في الصحة، التعليم، والظروف المعيشية التي يواجهها الشخص في آن واحد.

خ. **تقييم التنمية الاقتصادية المستدامة (Sustainable Economic Development Assessment):** وضعته مجموعة بوسطن الاستشارية لتصنيف ومقارنة الرفاه عبر البلدان في مجالات متعددة كالدخل، الاستقرار الاقتصادي، العمل، الصحة، التعليم، البنية التحتية، المساواة، المجتمع المدني، الحوكمة، والبيئة.

يجب إدراك أهمية وجود مؤشرات تقيس رفاه المجتمعات لتعكس إمكاناتها، ليس من حيث قدرتها الإنتاجية فقط، وإنما من حيث الرفاه المتحقق أيضًا. ومن المهم تحديد إن كان الازدهار يتقدم أو يتراجع بمرور الزمن، والأهم من ذلك، هو فهم ما وراء هذا التقدم أو التراجع.

7. ملحق (ب) المنهجية الحسابية

The methodology of this index follows the same mathematical basis of JSF's "Jordan Investor Confidence Index" (JICI). The score of the JPI ranges from 100 to 200. A score of 100 represents the worst performance in a certain category from 2009 to 2020, and a score of 200 represents the best performance in a category in the same period. The original data set is compiled by the Legatum Institute whose variables originate from multiple international indices and indicators that are reported by donor agencies (World Bank, UN Agencies, IMF, etc.), International Institutions and think tanks (Gallup Institute, QS Ranking, etc.), and departments of statistics of many countries.

Variables of the original dataset were modified by JSF based on relevance to the Jordanian context, in addition to the change in performance over time. For the latter, variables with a standard deviation of zero were automatically dropped since they do not possess any mathematical significance, given that the best performance from 2009 to 2019 equals the worst performance. For variables with incomplete datasets, Multiple Imputations by Chained Equations (MICE) were used to resolve inconsistencies, which inherently gives these variables the least weight possible.

The following steps were followed to calculate the Jordan Prosperity Index:

1) **Z-Scores:** For each variable X , the Z-Score is calculated using the following equation:

$$Z_{score} = \frac{x - \mu}{\sigma}$$

Where
x: $Value\ in\ variable\ X\ in\ the\ desired\ year$
μ: $Arithmetic\ mean\ of\ all\ values\ in\ X$
σ: $Standard\ Deviation\ of\ all\ values\ X$

2) **Feature Scaling:** In order to restrict scores between 100 and 200 (i.e., min-max normalization), each of the Z-Scores calculated in the previous step are subjected to the following equation:

$$Scaled\ Score = \left[\left(\frac{Z_{score} - \min}{max - min}\right) * 100\right] + 100$$

3) **Weights:** The initial weights are provided by the Legatum institute based on reliability, theoretical, and empirical significance to the pillar. For the purposes of mathematical consistency (*tested by Cronbach's Alpha and other numerical methods*), weights are given a value of 0.5, 1 or 1.5, such that the sum of all weights is equal to the number of variables. The weight of each sub-index also takes the number of variables under it into account.
4) **Weighted Average:** Given the weights calculated in step 3, in addition to the scores calculated in step 2, the weighted average is calculated per sub-index.
5) **Aggregation of the JPI:** A Utilitarian Well-Being Index and an Evaluative Well-Being Index are calculated by a weighted average of all utilitarian and evaluative sub-indices, respectively. Finally, the JPI is calculated by taking the simple average of the Utilitarian Well-Being Index and the Evaluative Well-Being Index.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مؤشر الازدهار الأردني 2023

مؤشر الازدهار الأردني
Jordan Prosperiy Index

المؤشر الكلي
200/146.5

مؤشر الرفاه النوعي		مؤشر الرفاه التقييمي
200/152.5		200/141.9
200/146.9	المجتمع الشامل	200/122.2
200/163.2	النمو والاستثمار	200/134.2
200/160.5	المواطن المُمكَّن	200/149.8

توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني لتحسين أداء الأردن

مؤشر الرفاه النوعي

- الإسراع والتوسع في رقمنة الخدمات الحكومية.
- رسم إطار تنظيمي مناسب لتنمية القطاع الخاص.
- توعية الشباب بالمشاركة السياسية لتعزيز مستوى المشاركة المدنية والاجتماعية.

مؤشر الرفاه التقييمي

- تعزيز الجهود الوقائية من خلال الحفاظ على البيئة والطبيعة، بما ينعكس إيجاباً على الصحة العامة للمواطنين.
- تحسين جودة التدريب المهني وإدخال التكنولوجيا إلى المؤسسات.
- استغلال اتفاقيات تيسير التبادل التجاري، بما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري الأردني.

المصدر: مؤشر الازدهار الأردني 2023

التاريخ: حزيران 2023

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan